

كلية معالي وزير العدل  
الأستاذ أيمن يحيى عودة

في

المؤتمر الإقليمي حول دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد في الدول العربية

البحر الميت - المملكة الأردنية الهاشمية

٢١-٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٨

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

"والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الهاشمي الأمين"

أصحاب المعالي ونزراء العدل في الدول العربية الشقيقة،،،

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود المشاركة،،،

سعادة الدكتور عادل عبد اللطيف مدير المكتب الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة

الإيمائي في الأردن،

سعادة ممثل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية،

سعادة ممثل حكومة الجمهورية الفرنسية،

سعادة ممثل مكتب الأمم المتحدة للجريمة والمخدرات،

سعادة ممثل منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية،

السيدات والسادة،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أستهل هذه الكلمة بأن أرحب بكم جميعاً أجمل ترحيب، باسم دولة رئيس الوزراء الذي شرفني بافتتاح أعمال هذا المؤتمر نيابة عنه، وإذ نلتقي اليوم على الخير مرة أخرى في رحاب هذا المكان الذي احتضن الانطلاقة الأولى لمبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية في شهر شباط لعام ٢٠٠٥، تلك المبادرة التي تمثل رؤية القيادة الهاشمية في تبني المبادرات التي من شأنها لَمّ الشمل، وتوحيد الكلمة، ومنها هذه المبادرة التي تتسم برياديتها وعروبتها لاتخاذها من وثيقة الإصلاح والتطوير التي أقرتها القمة العربية السادسة عشرة التي عقدت في الجمهورية التونسية في أيار عام ٢٠٠٤ أساساً لمنهجها، ولقد كان لوزارة العدل في المملكة الاردنية الهاشمية شرف رئاسة محور (تطوير القضاء وتنفيذ الأحكام) وذلك من ضمن المحاور الستة التي أطلقتها هذه المبادرة وتولى وزارة العدل الأردنية محور تطوير القضاء وتنفيذ الأحكام بمشاركة حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الفرنسية ومع برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد حرصنا على تهيئة أسباب النجاح لهذا المحور لإيماننا العميق بسمو الهدف الذي انطلقت لأجله المبادرة ولخصوصية هذا المحور بشكل خاص، حيث تم خلال الفترة الماضية وبالتعاون مع الشركاء بلورة برنامج المبادرة لتعزيز حكم القانون وذلك بشقيه:

(مكافحة الفساد والإصلاح القضائي) ليجري تنفيذه خلال الأعوام ٢٠٠٨ و لغاية ٢٠١٠،

وسوف يتم تنفيذ برنامج تعزيز حكم القانون من خلال أربعة مشاريع رئيسة هي :

- مشروع دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية.
- مشروع التدريب القضائي المتخصص في المنازعات الاقتصادية.
- مشروع تنفيذ الأحكام.
- مشروع استقلال ونزاهة القضاء.

**أصحاب المعالي والسعادة،،،**

**السيدات والسادة،،،**

لقد تميزت المرحلة الماضية من محور (تطوير القضاء وتنفيذ الأحكام) بأنها مرحلة نظرية سلكت طريقاً علمياً مجتاً بدراسة واقع حال الأجهزة القضائية في الدول العربية المشاركة والوقوف على الصعوبات التي تحول دون تطويرها وصولاً الى إقتراح مشاريع التطوير في تلك الدول بما يلي رؤيتها وأولوياتها في التطوير، وأود في هذا السياق ان أثنى رَوْح المسؤولية والمهنية العالية التي أبدتها الدول العربية الأعضاء في هذا المحور على جهودها في إعداد الدراسات الوطنية حول واقع عمل أجهزة القضاء في كل منها بما يتم عن جدتها في

تطوير العمل القضائي والارتقاء به نحو آفاق جديدة تأخذ بالحسبان المتغيرات والمستجدات التي أصبحت تفرض نفسها على أجندة الإصلاح والتطوير يومياً وبصورة مستمرة.

أما المرحلة القادمة فستكون مرحلة التطبيق الفعلي والترجمة الحقيقية للمشاريع الأربعة التي سبق الإشارة إليها على أرض الواقع، وهي تتطلب قدراً كبيراً من الاستجابة والالتزام بهدف الاستفادة القصوى منها سواءً في التأهيل والتدريب أو في بناء القدرات وتنمية روح الحوار وتبادل التجارب.

**أصحاب المعالي والسعادة،،،**

**السيدات والسادة،،،**

لقد أردنا أن نبدأ هذه المرحلة الجديدة لأنشطة محور (تطوير القضاء وتنفيذ الأحكام) من ضمن محاور مبادرة الإدارة الرشيدة بمؤتمر حول مكافحة الفساد، هذا الفعل الجرمي الذي له تأثير سلبي كبير على التنمية ومصالح الشعوب كافة.

ان تنامي ظاهرة الفساد واستشرائها دفع بالمنظومة الدولية الى تبني اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي عبّرت وبما لا يدع مجالاً للشك عن الإجماع الدولي في ضرورة

التصدي لهذه الظاهرة حيث تمثل هذه الاتفاقية الإطار الفعال لمحاربة الفساد على المستوى الدولي لما تناوله من مبادئ وضوابط .

وقد استندت فكرة مشروع دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية الى ضرورة دعم الدول العربية التي صادقت على هذه الاتفاقية للوفاء بالتزاماتها الواردة في تلك الاتفاقية، ويهدف هذا المشروع أيضاً الى زيادة الوعي والقدرة لدى صانعي السياسات في الدول العربية عبر مجموعة من النشاطات الإقليمية التي سيتم تنفيذها من خلال أربعة محاور فرعية من شأنها دعم جهود الدول العربية في مجال مكافحة الفساد .

وسيتم التركيز خلال هذا العام على هذه المحاور الفرعية الأربعة وهي :

أولاً : إنشاء شبكة إقليمية عربية تكون بمثابة منتدى لتبادل المعرفة والخبرات في مجال

مكافحة الفساد ومراجعة هذه الجهود بصورة دورية .

ثانياً : مدونات السلوك في القطاع العام والجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة .

ثالثاً : التجريم وإنفاذ القانون .

رابعاً : استرداد الموجودات .